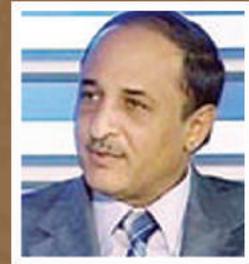


الدكتور الحميد يتبرع بربع كتابه لجمعية إنسان



المحاسبة مهنة وليست وظيفة،
وتتطلب صفتان الصدق والأمانة
أ.د. عبد العال أبو خشبة



الاقتصاد العالمي يتجه شرقاً
د. حسني الخولي



هيئة التحرير

أ.د. محمد بن سلطان السهلي

رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. صالح بن حمد الشنيفي

عضو مجلس إدارة الجمعية

د. أحمد زكريا زكي عصيمي

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود

أعضاء مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

أ.د. محمد بن سلطان القباني السهلي

أ. راشد بن سعود راشد محمد الرشود

أ.د. صالح بن راشد عبدالله العماري

د. صالح بن حمد الشنيفي

د. عبيد بن سعد فازع المطيري

د. محمد بن سليمان عبدالعزيز العقيل

أ. خالد بن محمد حمد الصليح

أ. خالد بن محمد البسام



نشرة نصف سنوية متخصصة تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة
A QUARTELY SPECIALIZED NEWSLETTER PUBLISHED BY THE SAUDI ACCOUNTING ASSOCIATION



عنوان المراسلات

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص.ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧

هاتف: ٠١١-٤٦٧٤٢٦٣

فاكس: ٠١١-٤٦٧٤٢٦٢

البريد الإلكتروني:

saa@ksu.edu.sa



حرصاً من الجمعية السعودية للمحاسبة على أن يكون لها دور أكثر فاعلية ورغبة في توسيع دائرة الخدمات المباشرة التي تقدمها لمنسوبيها من الأكاديميين والمهنيين من المحاسبين، وفي ضوء أهداف الجمعية واللائحة الأساسية لها، فقد أصدرت الجمعية "مجلة المحاسبة" لتكون منبراً يعنى بطرح كافة الأنشطة والأخبار والتطورات في المجال المحاسبي سواء داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها، مع التركيز على ما يتصل بالشؤون والقضايا المحاسبية داخل المملكة بما يساهم في الارتقاء وتطوير المهنة المحاسبية، وتحسين قدرات المحاسب وتمكينه من إنجاز مهامه ورسالته بنجاح.

والمجلة عبارة عن دورية متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة وأسواق المال والأعمال، بدأ إصدارها بشكل ربع سنوي، والآن تصدر بشكل نصف سنوي، توزع بدون مقابل على أعضاء الجمعية وعلى مدراء الإدارات المالية في الجهات الحكومية وعلى المسؤولين الماليين في البنوك والشركات، وعلى جميع مكاتب المحاسبة والغرف التجارية وأقسام المحاسبة بالجامعات وغيرها من الجهات ذات الاهتمام بمهنة المحاسبة.

أ. راشد بن سعود راشد محمد الرشود
نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للمحاسبة

١٤	معرفة : دور الجامعات السعودية في بناء اقتصاد المعرفة ... د. جابر محمد عبد الجواد	٥	موضوع العدد : الدكتور الحميد يتبرع ببيع كتابه لجمعية إنسان
١٥	مراجعة داخلية : الجوانب السلوكية والممارسات العملية وعلاقتها بالمراجع الداخلي ... أ. محمد إدريس حمد	٦	لقاءات : لقاء مع سعادة الأستاذ الدكتور عبد العال أبو خشبة ... رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز
١٦	The Relationship between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management, Evidence from Egypt.	٨	مبادرة : تعديل نظام المحاسبين واقتراح آليات تطوير عمل المحاسب القانوني لزيادة الثقة فيما يقوم به ... الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
١٨	ضرائب : أهمية فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية ... د. سالم سعيد باعجاجة	٩	حوكمة : حوكمة الشركات والقوائم المالية ... أ. د. محفوظ صالح التميمي
١٩	أخبار مهنية محلية وعالمية	١٠	تقارير : لغة تقارير الأعمال الموسع XBRL ... أ. خالد البسام
٢٠	من أخبار قسم المحاسبة	١١	اقتصاد : الاقتصاد العالمي يتجه شرقاً ... د. حسني الخولي
٢١	مؤتمرات وملتقيات وندوات	١٢	مراجعة خارجية : هل يُعد المراجعين الخارجيين أحد المسؤولين عن حدوث الأزمة المالية العالمية؟ ... د. أشرف محمد إبراهيم منصور
٢٢	من أخبار كلية إدارة الأعمال	١٣	قوائم مالية : تطوير العرض والإفصاح بالقوائم المالية للجمعيات الأهلية ... د. أحمد زكريا زكي
٢٤	ملخص بحث : أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية ... للدكتور علام محمد حمدان والدكتور عبدالمطلب محمد السرطاوي والدكتور رائد جميل جبر		
٢٧	إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة		

موضوع العدد : الدكتور الحميد يتبرع بريع كتابه لجمعية إنسان



برعاية عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود سعادة الأستاذ الدكتور / معدي بن محمد آل مذهب وقعت الجمعية السعودية للمحاسبة اتفافية تعاون مع الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام (إنسان)، وتتضمن الاتفاقية نشر وتوزيع كتاب "نظرية المحاسبة" للأستاذ الدكتور / عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد، حيث تبرع المؤلف بريع الكتاب لجمعية إنسان.

وبهذه المناسبة عبر الأستاذ / صالح اليوسف (المدير التنفيذي لجمعية إنسان) عن تقديره وامتنانه للدكتور الحميد على هذا التبرع، والذي يُعد بادرة وقدوة حسنة في المجال الخيري، حيث سيفتح على الجمعية مورد من موارد الصدقة الجارية. ومن جانبه ثمن رئيس الجمعية السعودية للمحاسبة الأستاذ الدكتور / محمد بن سلطان السهلي هذا التعاون مع جمعية أيتام في هذا المشروع العلمي الخيري، مؤكدا حرص الجمعية السعودية للمحاسبة على تبني ونشر هذا الكتاب العلمي المفيد، والناج عن شخصية محاسبية معروفة على المستوى العربي.



لقاء مع سعادة الأستاذ الدكتور عبد العال بن هاشم أبو خشبة رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز



أ.د. عبدالعال هاشم محمد ابوخشبة
رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبدالعزيز
ahabukhashaba@kau.edu.sa

لأهمية هذا التخصص في مجال الأعمال، وهذا يتطلب العمل على تأهيل الكفاءات الوطنية السعودية أكاديمياً.

٤- ما هي مرئيات سعادتك فيما يتعلق بالموقف الحالي لسعودة مهنة المحاسبة بالمملكة؟ وماهي سبل زيادة فاعلية برامج السعودة في المجال المحاسبي والمالي؟

أرى أنعودة أي مهنة من المهن يعتبر أمر طبيعي، ولكن يجب أن تتم السعودة تدريجياً لاكتساب الخبرات وزيادة سعة الأفق من أصحاب الخبرات الطويلة، مما ينعكس ذلك على مهنة المحاسبة والمراجعة، ولزيادة فاعلية برامج السعودة في مجال المحاسبة أرى التوسع في قبول أقسام المحاسبة لأعداد كبيرة من الطلاب والطالبات عما هو عليه الآن.

٥- كيف ترى مستقبل المرأة السعودية في مجال العمل المحاسبي؟

خريجات أقسام المحاسبة بالجامعات السعودية أتوقع لهن مستقبلاً باهراً، فالخريجة من أقسام المحاسبة على قدرة عالية من التعليم ومن الإدراك، وحقيقة مستوياتهن مرتفعة، ولديهن استعداد جيد للعمل، وتوجد العديد من الوظائف النسائية في مجال المحاسبة والمراجعة في العديد من المنشآت الحكومية والخاصة ومكاتب المراجعة في كل مدن المملكة العربية السعودية.

١- ما رأي سعادتك في دور الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في قضية تطوير الكفاءات السعودية المتخصصة في المحاسبة بالمملكة؟

للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين دور هام وواضح في تطوير الكفاءات السعودية في مجال المحاسبة والمراجعة، حيث تقدم الهيئة العديد من الدورات المتخصصة في موضوعات المحاسبة والمراجعة، ويقوم بأداء هذه الدورات نخبة على مستوى عال أكاديمياً وعملياً، هذا بالإضافة إلى قيام الهيئة بالإعداد للدورات المكثفة لاختبارات الزمالة السعودية منذ انشائها عام ١٤١٢هـ، وأيضاً إصدار العديد من معايير المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

٢- كيف تقيم سعادتك علاقة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأقسام المحاسبة في المملكة؟

علاقة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية علاقة وثيقة منذ انشائها، فالكثير من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بالجامعات السعودية يشاركون في مجلس إدارة الهيئة السعودية وفي اللجان الفنية الفرعية وفي إعداد العديد من معايير المحاسبة ومعايير المراجعة، كما أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تستعين بأعضاء هيئة التدريس في إعداد العديد من الدراسات والأبحاث لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

٣- في الآونة الأخيرة، زادت عدد أقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والخاصة... فهل هذه الزيادة صحية في ضوء نقص الكفاءات الأكاديمية في المجال المحاسبي؟

زيادة عدد أقسام المحاسبة في الجامعات الحكومية والخاصة قد تكون ظاهرة صحية مع زيادة الطلب على تخصص المحاسبة من قبل الطلاب والطالبات، نظراً

لقاء مع سعادة الأستاذ الدكتور عبد العال بن هاشم أبو خشبة رئيس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز

٦- نود أن نعرف مرئيات سعادتك فيما يتعلق بمنهجيات أقسام المحاسبة في المملكة؟

أرى أن يتم التوجه نحو توحيد مناهج ومقررات أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية، وأن يتم تعديل هذه المناهج وتطويرها بصفة مستمرة لتتماشى مع مقررات أقسام المحاسبة بالجامعات العالمية، و بحمد الله و توفيقه فإن المقررات و المناهج الحالية لأقسام المحاسبة تنافس الكثير من مقررات أقسام المحاسبة بالجامعات العالمية، ولكن نحن بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين المستمر لهذه المناهج.

٧- ما هو رأيكم في السنة تحضيرية التي تطبقها كثير من الجامعات السعودية والنتائج الايجابية والسلبية؟

السنة التحضيرية المعمول بها في أغلب الجامعات السعودية لا شك أنها تتيح للطالب اكتساب العديد من المهارات منها مهارات الاتصال و التقوية في اللغة الانجليزية، وتكسب الطالب والطالبة التعود على الحياة الجامعية، وأن هذه المرحلة تختلف تماما عن ما قبلها من التعليم العام، وأرى تكثيف أكثر على اللغة الانجليزية وأخلاقيات العمل ومهارات التفكير والاتصال حتى يتمكن الطالب او الطالبة من اختيار الكلية التي تناسبه.

٨- نرجو من سعادتك إلقاء الضوء على التحديات التي قد تواجه المحاسبة أكاديميا ومهنيًا بالمملكة وذلك في ضوء توجه المملكة نحو تبني معايير المحاسبة الدولية؟

من أهم هذه التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية هو ضرورة تحديث مناهج أقسام المحاسبة لتواجه التحول إلى معايير المحاسبة الدولية، وضرورة وجود حالات تطبيقية كافية على المعايير الدولية، وأيضا تطوير اختبار الزمالة السعودية ليشتمل على حالات عملية عن المعايير الدولية، بالإضافة الى ضرورة تطوير

٩- ما هو الدور الذي تتمنى أن تقوم به الجمعية السعودية للمحاسبة في المستقبل؟

جمعية المحاسبة السعودية لها دور ورسالة واضحة في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية منذ فترة ليست قصيرة فدورها هام، وقد بدأت في الآونة الاخيرة بنظرة سابقة تمثلت في عقد الاجتماع الأول لأقسام المحاسبة على مستوى الجامعات السعودية، وكان لهذا الاجتماع أهمية كبيرة في محاولة إيجاد وتوحيد مناهج أقسام المحاسبة، وفي إصدارات عددا من المراجع في مجال المحاسبة و المراجعة، وأيضا في ترجمة عددا من المراجع الأجنبية، وأتمنى أن تستمر الجمعية في عقد سلسلة هذه الاجتماعات سنويا.

١٠- في ختام هذا اللقاء نريد من سعادتك توجيه كلمة لطلبة المحاسبة في المملكة؟

أبنائي و بناتي طلاب وطالبات المحاسبة أود القول أن المحاسبة مهنة وليست وظيفة، وتتطلب صفتان الصدق والأمانة، فعلم المحاسبة الهدف منه بصفة عامة هو القياس وإنتاج المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء، فالمحاسب لا يتخذ القرار وإنما يساعد على إنتاج المعلومات الصادقة والملائمة لاتخاذ القرار، فأنتم شباب المستقبل، ويعول عليكم الكثير والكثير لتطوير مهنتنا العظيمة مهنة المحاسبة والمراجعة. وأحب القول أن مهنة المحاسبة والمراجعة في مملكتنا الحبيبة بخير، ووصلت إلى مستوى راقي وأصبحت تضاهي مهنة المحاسبة والمراجعة في دول عديدة متقدمة، ولكن ما زالت تحتاج إلى المزيد والمزيد من التطوير والتحسين، ولن يتم هذا إلا بجهودكم أبنائي و بناتي (طلاب و طالبات اقسام المحاسبة)، وإنما على ثقة كبيرة من جهودكم وحبكم لهذا التخصص، أتمنى لكم جميعا كل توفيق وسداد ومهنتنا ومملكتنا كل تقدم وازدهار.

مبادرة :

تعديل نظام المحاسبين

واقترح آليات تطوير عمل المحاسب القانوني لزيادة الثقة فيما يقوم به

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

هذه مبادرة من مبادرات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يتم في هذه المبادرة مراجعة نظام المحاسبين القانونيين وتعديل ما يجب أن يعدل وفقاً للتطورات في مجال المهنة ويدخل في هذه المبادرة أيضاً اقتراح آليات لتطوير عمل المحاسب القانوني لزيادة الثقة فيما تقوم فيه ويدخل في ذلك ما يلي :

- مراجعة مسمى هيئة المحاسبين
- وضع تصور للثواب والعقاب
- إعادة تشكيل لجنة التحقيق
- إعادة النظر في العقوبات التي تقرها لجنة التحقيق والتأكد من عدم تفاوت العقوبات في الحالات المتشابهة
- الترخيص للمحاسبين القانونيين (شهادة بكالوريوس في غير تخصص المحاسبة)
- عمل مقارنة لما يجب عليه أن تكون هيئة المحاسبين - تقييم وضع الهيئة مع جهات مهنية أخرى متقدمة
- شكل الشركة المهنية (تضامن او محدودة)
- إعداد عقد موحد بين المراجع والعميل يحفظ حقوق كل طرف (Engagement Letter)
- الإعلان عن نتائج الفحص الميداني (Fail / Pass)
- السعي لأن يكون مدير المراجعة أو المشرف على عملية المراجعة حاصلًا على زمالة الهيئة أو أخرى معترف بها من قبل الهيئة
- تطوير إجراءات منح التوقف المؤقت
- دخول ممثلين من هيئة السوق المالية و مصلحة الزكاة والدخل في مجلس الإدارة
- تطوير المكاتب الصغيرة والمتوسطة
- وضع الية و شروط تؤخذ في الاعتبار عند اختيار المحاسب القانوني



حوكمة : حوكمة الشركات والقوائم المالية

أ. د. محفوظ صالح التميمي



أ. د. محفوظ صالح التميمي
كلية العلوم الإدارية - جامعة عدن
متعاقد بكلية العلوم الإدارية - جامعة نجران
mahfoodaltamimi@hotmail.com

وكذلك تعتبر من جهة أخرى عملية مراجعة للمعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية التي تقدمها الإدارة المالية، والتأكد من الوضع المالي للشركة. من هذا المنطلق تتضح جليا علاقة حوكمة

الشركات بالقوائم المالية في التطبيق السليم لمبادئها، حيث يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الاهتمام بها من خلال القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة الذي يوضح أهم العوامل المؤثرة على نشاط الشركة من الناحية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أهمية العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، حيث تتأثر المعلومات المحاسبية بقواعد وآليات الحوكمة باعتبار الحوكمة تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف المستفيدة منها سواء داخليا وخارجيا. لهذا تتطلب الضرورة العلمية أن تهتم الشركات المساهمة السعودية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية باعتباره أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وبتقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها، بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات لمساعدتهم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية وحماية البيئة لمالها من تأثيرات مهمة على خدمة المجتمع، وأخيرا تعميق الوعي بأهمية دور لجنة المراجعة في الشركة لمالها من أهمية كبيرة في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين بالقوائم المالية، كل ذلك سيلعب دورا كبيرا في تفعيل نظام حوكمة الشركات وتعزيز موثوقية القوائم المالية خدمة للصالح العام.

ارتبطت حوكمت الشركات ارتباطا وثيقا بالأزمات المالية التي شهدها العالم خلال الفترة السابقة، حيث أدت فضيحة شركة انرون للطاقة الأمريكية وشركة وورلدكوم إلى إصدار قانون ساربانز أكسلي (Sarbanes Oxley)، كما أدت فضيحة شركة Maxwell الانجليزية (Maxwell)، وبنك بارنج إلى إصدار تقرير Cadbury، كما أدت الأزمات النقدية في دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧م إلى تطبيق مبادئ مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وأخيرا الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، حيث ظهر جليا إن من أهم أسباب هذه الأزمات إفلاس العديد من الشركات العالمية بسبب غياب تنظيم العلاقة بين الأطراف ذات العلاقة بالشركة للحفاظ على مصالحها، وغياب الرقابة على أداء الإدارة وأداء نظامها الإداري، لهذا تعتبر حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة التي زادت أهميتها في قطاع الأعمال العام والخاص لمالها من أهمية كبيرة في إدارة الشركات وحماية حقوق الملاك والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.

وهناك تعاريف متنوعة للحوكمة والباحث يتفق مع التعريف الذي يري أن الحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تبني مجموعه من الآليات الداخلية والخارجية بناء على تعليمات نظامية تحدد المسؤوليات والسلطات بين الملاك والإدارة ومجلس الإدارة بهدف توزيع السلطة والمسؤولية، ومحاولة منع التجاوزات التي تتم من أي طرف بما يحقق حماية مصالح تلك الأطراف لتعزيز القدرة على مراقبة أداء إدارة الشركة وأداء نظامها الإداري، والتطبيق السليم لجميع القرارات التي تصب في مصلحة الشركة وليس في مصلحة أحد أعضاء مجلس الإدارة. لهذا تعد المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية من أهم المرتكزات في حوكمة الشركات، حيث تقدم التقارير المالية بما في ذلك القوائم المالية للجنة المراجعة التي تقوم بعمل مراقبة مباشرة وغير مباشرة على الوضع المالي للشركة، فمن جهة هي تقوم بأداة مراقبة داخلية على الوضع المالي للشركة ومحاولة معالجة أي خلل قد يصيب الشركة، ومعالجته بأسرع وقت ممكن،

تقارير : لغة تقارير الاعمال الموسع XBRL

أ.خالد محمد البسام



أ.خالد محمد البسام

MBA, SOCPA

المدير المالي بشركة الشرق الاوسط لصحابة البيئة

الحساسة في تحليل صناعة معينة او شركات متنافسة في ظل النظام الحالي وبالتالي يفور XBRL سهولة ودقه في مقارنة النتائج المالية في وقت قياسي. كما ان يوفر للمستخدم سهولة التحويل السريع بين اللغات المختلفة

مثل التحويل من اللغة الانجليزية الى العربية أو الى أي لغة أخرى.

ولكن على الصعيد الاخرى يوجد بعض العيوب التي تصاحب هذا البرنامج مثل التكلفة العالية في بداية التطبيق كما ان النتائج لن تكون صحيحة لو كانت المدخلات غير صحيحة وهذا متوقع حيث ان النتائج الحاسوبية تعتمد بالدرجة الاولى على التغذية الصحيحة ولكن ما احب ان اشير له هنا ان البرنامج لن يتمكن من اكتشاف الاخطاء التي قد تحدث في حال الادخال الخاطئ

الشرق الاوسط و XBRL

بدايات تطبيق البرنامج كانت في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية من خلال الهيئة الاتحادية للتأمين وكذلك من خلال SEC في الولايات المتحدة الامريكية وتعد الامارات العربية المتحدة الدولة الاولى على مستوى الشرق الأوسط والتي بدأت تطبق النظام من خلال سوق ابوظبي للأوراق المالية. كما ان هناك توجه للتعامل مع التطبيق الجديد في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٢.

يستطيع XBRL ان يلبي الاحتياجات المختلفة للشركات والمنظمات على اختلاف انشطتها وصناعاتها بسبب مرونته. وهذا السبب هو الذي ساعد البرنامج على الانتشار السريع.

ويوضح الرسم البياني التالي من الموقع الرسمي لـ (XBRL) حجم الارتفاع في بيانات التحليل من عام ٢٠٠٨ والتي الحجم المتوقع ان يكون عليه في عام ٢٠١٤.

لقد اصبح جلياً أن على شركات البرامج وتحديد الشركات التي تنتج وتسوق برامج الحاسبة أن تأخذ بالاعتبار برنامج XBRL ومميزاته وآلية عمله عند انتاج برامجهم . ولا يستبعد ان يكون XBRL مطلب الزامي خلال الفترات القادمة في معظم الشركات على المستوى العالمي نظرا لما يوفره هذا التطبيق من مميزات. ومن الدول المتوقع ان تبدأ في تطبيق هذا البرنامج خلال ٢٠١٢ أيضاً على سبيل المثال وليس الحصر هناك تركيا واليابان والهند وايطاليا والبرازيل ومجموعه اخرى كبيرة يضيق المجال لذكرها.

زاد في الأونة الاخيرة الاهتمام بما يسمى لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL حيث أصبح لزاماً على بعض المنشآت والشركات تطبيقه في بعض الدول التي قررت الدخول في هذه اللغة الجديدة. فماهي لغة تقرير الاعمال الموسعة ماهي بداياتها، وما الفوائد المتوقعة من هذا التطبيق، وماهي الدول التي بدأت بتطبيقه .

لغة تقارير الاعمال الموسعة (Extensible Business Reporting Language) او ما يسمى اختصاراً (XBRL) هو برنامج صمم خصيصاً للتطبيقات المالية والمحاسبية وتعتمد على قدرة الحاسب الآلي على قراءة علامات (tags) تميز الحقول المحاسبية وفقاً لتصنيف معين. وتقوم الفكرة الرئيسية لهذا التطبيق على سهولة انتقال المعلومات من خلال الشبكة العنكبوتية لجهات مختلفة حيث يعتمد النظام على توحيد نمط المعلومات ومن ثم يتم تصنيف وعرض المعلومات بطريقة يسهل معها على الشركات والمحللين الماليين والمستثمرين والمقرضين وكل من له اهتمام بشكل أو بآخر بقراءة النتائج المالية بشكل اكثر سهولة وفعالية.

بدأت فكرة هذا المشروع من خلال شارلز هوفمان في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩٨ وسرعان ما تم تبنيته وتطويره من خلال (XBRL INTERNATIONAL) وهي منظمة دولية غير هادفة للربح تضم في عضويتها العديد من المنظمات الرسمية وغير الرسمية من شركات وهيئات مختلفة مثل الهيئة الامريكية للحسابات العامة وهيئة المقاسات العالمية للمحاسبة وشركات عالمية.

ويتميز XBRL في استخدامه لغة حاسب متسقة مع جميع انواع البرامج التي تفني عن اعادة تنسيق المعلومات او الحاجة لترجمتها. ويتميز ايضا بسرعته لجمع المعلومات وبالتالي فان البرنامج يتميز بسهولة الوصول الى المعلومات من قبل جهات اتخاذ القرار بشكل منتظم وبجهد اقل.

يوفر XBRL العديد من المزايا للجهات التي تطبق البرنامج والمستفيدين من مخرجات النظام من شركات ومستثمرين ومتخذي قرار على حد سواء. فتطبيق XBRL يختزل الوقت الذي تحتاجه الشركات حيث ان تحضير التقارير بالطرق التقليدية قد يستغرق اياماً او اسابيع وقد تصل الى اشهر لتجميعها إذ أنها تكون متوفرة بأنماط مختلفة وبالتالي تظهر اهمية XBRL من خلال اتاحة توفير و تحضير هذه التقارير في وقت قياسي قصير جداً. كما ان توفير الوقت يصاحبه توفير في التكلفة التي كان من الممكن أن تتحملها الشركة في حال تطبيق الاساليب العادية. ولقد قدر المختصين ان باستطاعته XBRL توفير ما يقارب ٢٠٪ من التكلفة مقارنة بالطرق الاخرى.

بالإضافة الى ميزة توفير الوقت والتكاليف فإن من مزايا هذا التطبيق أيضاً انه يعطي نتائج دقيقة للمستفيدين من التقرير . وقد يلاحظ بعض المحللين الماليين مدى صعوبة تحديد العلامات المميزة للمعلومات المهمة او النقاط



د. حسني الخولي

محاسب قانوني

hosny.alkholy@gmail.com

لعملات المحلية بغية تشجيع الصادرات وفيما يعرف اقتصادياً بـ " حرب العملات "، كما لم تجل بعض الدول في رفع قضايا إغراق غير حقيقية ضد دول أخرى أمام منظمة التجارة العالمية. لذا فإن الصورة الاقتصادية العالمية المشوشة تشير وبكل تجرد إلى:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الأوروبي ودخوله في مرحلة الانكماش حيث حققت دول المجموعة الأوروبية في عام ٢٠١٢ انكماش اقتصادي بلغ ٠,٦ ٪ .. وعام ٢٠١٣ لم ليس أحسن حالاً من العام السابق له.

- ارتفاع معدلات البطالة في أوروبا فوق مستوى ال ١٢ ٪، بل ذات تلك النسبة عن

٢٦ ٪ في بعض الدول مثل إسبانيا واليونان. هذا وتكشف التقارير التي تصدر عن مكتب الإحصاءات الأوروبي "يورو ستات" عن تراجع معدلات التوظيف للربع الرابع على التوالي. وفي الربع الأول من هذا العام انخفض عدد الأشخاص الذين يتم توظيفهم بنسبة ٥,٥ ٪ في المائة في منطقة اليورو "١٧ دولة"، وبنسبة ٢,٥ ٪ في المائة في منطقة الاتحاد الأوروبي "٢٧ دولة".

- ارتفاع عجز الموازنات وارتفاع المديونيات لعدد من الدول الأوروبية .. فإذا أضفنا إلى ذلك تفاقم الديون السيادية للعديد من الدول، وتعرض عدد من البنوك في الوباء بالتزاماتها بالرغم من تدخل المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي لاتضح لنا أن تلك الأسباب وغيرها تدفع بالاقتصاد الأوروبي إلى مصيدة الكساد.

الأزمة المالية في أوروبا ذو تأثير وأبعاد عالمية تتخطى الحدود الجغرافية. وهذا سواء تعلق الأمر باقتصادات الدول المتقدمة أو اقتصادات الدول الناشئة فإن هذه الأزمة أخذت تشكل مصدر قلق حول مصير الاقتصاد العالمي ومستقبله. فإذا استعرضنا الأمر في الناحية الأخرى من المحيط الأطلسي أي في أمريكا لوجدنا أن الأمر ليس أحسن حالاً مما تشهده الدول الأوروبية.

وبالرغم من ذلك نجد أن الاقتصاد في شرق الكرة الأرضية يحقق معدلات نمو مرضية تحت نفس الظروف والأوضاع الاقتصادية الريدئة التي يشهدها العالم والتي نتج عنها ضعف الطلب العالمي. ومما سبق يمكننا التوقع بأن:

- منطقة الخليج العربي ستشهد مزيد من الاستثمارات الأجنبية لما تتمتع به من تنافسية واكتمال بنيتها الأساسية، وجاهزيتها، ولا يبقى لها سوى تعديلات بسيطة على تشريعاتها الاقتصادية وهذا الأمر سهل يسير، خاصة وأنه انعقد عزم قادة وشعوب منطقة الخليج على السير بخطوات متسارعة نحو مزيد من التنمية كحصار طبيعي لكافة الخطوات التنموية السابقة.

- منظمات التمويل الدولية سيكون لها دور أقل، وستعود الأموال العربية المهاجرة، وسيتم توجيه الاستثمارات الجديدة إلى الداخل أو إلى شرق الكرة الأرضية. فلتستعد المنطقة العربية في التفكير لمشروعات جاذبة لتلك الاستثمارات.

- سيزيد مساحة تدخل الدول في النظام الاقتصادي من خلال تفعيل دور بعض المنظمات مثل حقوق المستهلك، ومكافحة المنافسة، أو بتعبير آخر " سيكون للنظام الاقتصادي قلب بالإضافة للعقل"، فقد أن الأوان لضخ العدالة في عروق الأنظمة الاقتصادية التي أوشكت أن تجف وتيبس.

- سنرى زيادة في الالتجاء إلى تطبيق مفاهيم الخير والعدالة، وتطبيق مفاهيم الوسطية والتقرب إلى الله من معظم خلقه، بعدما جرب البعض السير في الاتجاه المعاكس إلى آخر الطريق وبدون جدوى.

ويبقى الأمل: أن ينمو حجم التجارة البينية العربية، وأن تُسرَّع الدول الخليجية الخطوات نحو التكامل وإصدار العملة الخليجية الموحدة.

كل المؤشرات تشير إلى أن الاقتصاد العالمي يتجه شرقاً، وأن الاستثمارات ستتجه جنوباً .. هذا ليس درب من خيال .. كما أنها ليست أوها م أو أضغاث أحلام .. بل إن الأمر ما هو إلا استقراء للأحداث الاقتصادية التي يشهدها العالم .. أكررها وحاسبوني عليها: في حالة ثبات العوامل الاقتصادية الحالية فإن " الاقتصاد العالمي سيهجر الغرب وسيتهج شرقاً"، كما أن الاستثمارات الضخمة ستشهد نزوح من شمال العالم الغني وستستقر في الجنوب الفقير بشعوبه والغنى بموارده، واستكمالاً للتوقعات سنقرأ في المستقبل القريب على صفحات الجرائد وسنشاهد في قنوات التلفاز المتخصصة في الاقتصاد، وغير المتخصصة تحليلات سواء عميقة أو هامشية مفادها أن:

- الكساد الاقتصادي سيزداد عمقاً في غرب الكرة الأرضية (أوروبا وأمريكا)، في حين أن معدلات النمو الاقتصادي ستزيد في شرق الكرة الأرضية (الصين والهند) .

- ستزيد نزوح الاستثمارات العالمية من شمال الكرة الأرضية الغني إلى جنوبها الفقير. وخاصة إلى أفريقيا وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنطقتي الخليج والشرق الأوسط، ويرجع ذلك إلى تنافسية الجنوب لما يتمتع به من موارد اقتصادية بكر وغنية، وأيدي عاملة متوفرة ورخيصة.

- ستستمر الأزمة الاقتصادية العالمية متوشحة بالسواد على الاقتصاديات الغربية خلال الأعوام ٢٠١٣ ~ ٢٠١٥م، وسيكون هناك ضوء في نهاية النفق بداية من الربع الأول من عام ٢٠١٦م.

- ستعقد المؤتمرات وسيستمر ترديد عبارات ممجوجة مثل (تعزيز الشفافية والمسؤولية، ونشر قواعد تنظيمية سليمة، وتعزيز الحوكمة ومبادئ الإدارة الرشيدة، وتشجيع نزاهة الأسواق المالية، وتعزيز التعاون الدولي، وإصلاح الهيئات المالية الدولية)، وعبارات مملة مشابهة يضيق المقام لذكرها.

- سيقبل استخدام بعض العبارات والكلمات أو سيتم رفعها من قاموس كلماتنا اليومية ولفترة غير قصيرة منها (إنعاش الاقتصاد العالمي، والعودة، والمنشآت العملاقة متعددة الجنسيات) .

أصدقكم القول .. أتوقع والعلم لله .. بأن السنوات الخمسة القادمة ستشهد تحولات اقتصادية جوهرية، وسيكون هناك تغيرات جذرية عالمية لا محالة ستؤثر إيجابياً على الوطن العربي وخاصة منطقة الخليج، وسأركز على التغيرات ذات الأثر على منطقتنا العربية ومنها :

- ستستحدث تكتلات جديدة ومؤثرة، وسيتعاطم أدوار تكتلات اقتصادية أخرى ومنها زيادة الارتباط بين دول مجلس التعاون الخليجي وكثير من دول الوطن العربي، كما ستزداد العلاقات العربية مع الصين والهند وعدد من دول الشرق مثل إندونيسيا.

- معظم الاستثمارات العالمية ومنها الأوروبية أو الأمريكية، والخليجية سيضيق بها الغرب ذرعاً وستتوجه إلى القارة السمراء (أفريقيا) وخاصة دول شمال وشرق القارة، ودول حوض البحر الأبيض المتوسط، وسيكون السودان بشماله وجنوبه نصيب الأسد من حصص الاستثمارات العربية.

قد يتساءل البعض .. ما هي الأسانيد التي بنيت عليها تلك التقديرات وهذه التوقعات؟!، فبالرغم من أن الإجابة على تلك التساؤلات واضحة وبإدعية للعيان ونعيشها ونتبناها جميعاً منذ الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من دول العالم قبل خمس سنوات وما زالت تبعاتها تؤثر سلباً على تلك الدول. وبالرغم من اتخاذ العالم العديد من السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والدرجة التي أصبح سعر الفائدة على الودائع يقترب من أو يعادل الصفر. بل وبالرغم من أنه يتم التفكير حالياً في اللجوء إلى الفائدة السلبية (أي خصم رسوم على ودائع العملاء) . لا بل وأكثر من ذلك فقد شهدنا التجربة غير المسبوقة والتي تم فيها الاستيلاء على جزء من ودائع العملاء في المصارف القبرصية بمباركة من الترويكا (البنك المركزي الأوروبي، واللجنة الأوروبية، وصندوق النقد الدولي)، ليس هذا فقط بل لم تتورع بعض الدول ولم تدخر وسعاً في تطبيق السياسات الاقتصادية التي تعتقد بأنها ستحقق لها نمو اقتصادي حتى لو أضرت بالاقتصاد العالمي ومن تلك السياسات، تطبيق الحماية الاقتصادية، والتخفيض التصري

مراجعة خارجية :

هل يُعد المراجعين الخارجيين أحد المسؤولين عن حدوث الأزمة المالية العالمية؟

د. أشرف محمد إبراهيم منصور



د. أشرف محمد إبراهيم منصور

أستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

amamansour@hotmail.com

أدى انهيار بعض الشركات الأمريكية، وإشهار إفلاسها، إلى تعرض

الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٨ لأزمة مالية أثرت على

معظم اقتصاديات دول العالم، خاصة الدول التي يرتبط اقتصادها

بالاقتصاد الأمريكي، مما جعلها أزمة مالية عالمية.

فضي العقد الأول من القرن الحالي وقعت اختلاسات كبيرة في شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات وشركة Parmalate الأوربية للأغذية، كما انهارت بعض الشركات العملاقة مثل شركة إنرون للطاقة Enron، وشركة آرثر أندرسون للمحاسبة والتدقيق Arthur Anderson. ويعد انهيار شركتي إنرون وآرثر أندرسون من القضايا التي كان لها تأثيرا كبيرا، ليس على الولايات المتحدة وحدها بل على العديد من دول العالم، حيث تعد شركة إنرون من أكبر الشركات العاملة في مجال الغاز والطاقة، ولها فروع عديدة على مستوى العالم، كما أن شركة آرثر أندرسون من أضخم شركات المحاسبة والتدقيق في العالم، بل كانت الأولى من حيث الحجم والانتشار. وقد أرجع البعض هذه الانهيارات إلى عدة أسباب منها ضعف آليات التدقيق والنقص الملحوظ في الرقابة على أعمال الشركات.

لقد أدى انهيار العديد من البنوك والشركات التي يشهد لها بقوة المركز المالي، إلى خلق واقعا جديدا جعل الجميع يعيد حساباته في مدى قيام كل مهني بالدور المطلوب منه، ومن هؤلاء المهنيين المراجعين الخارجيين.

إن القاعدة العامة التي يجب أن يدركها المهتمون بمهنة المحاسبة والمراجعة (خاصة المساهمين والمقرضين والإدارة) هو التزام المراجعين الخارجيين بمعايير وأخلاقيات مزاوله مهنة التدقيق، واتسامهم بالنزاهة والحياد والشفافية، كما أن الاستثناء الذي يجب أخذه في الاعتبار احتمال وجود مجموعة (وهم قلة) من الذين قد يمارسون نوعا من التلاعب في القوائم المالية - أو التستر عليه أو المساعدة عليه - أو قد لا يفصحون عن حقائق ومعلومات هامة توصلوا إليها، الأمر الذي قد يؤدي إلى موافقتهم عن ما ورد بالقوائم المالية للشركات محل التدقيق، رغم عدم تمثيلها لواقع الشركة. لقد وقع هذا الاستثناء في أكثر من شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ترتب عليه تعرض هذه الشركات لهزات مالية قوية، انتهت بانهارها وإشهار إفلاسها. ويعد ذلك بداية الشرارة الأولى في حدوث الأزمة المالية العالمية الحالية.

لقد وضعت الأزمة المالية العالمية الحالية المراجعين الخارجيين أمام تحد جديد، مما جعل بعض الحكومات والمنظمات الدولية المعنية بمهنة التدقيق الخارجي تعيد حساباتها في دورهم وحدود مسؤوليتهم عما يحدث داخل الشركات التي يراجعونها. فقد اتهم بعض الاقتصاديين والسياسيون والمحللون الماليون المراجعين الخارجيين بأنهم سبب - أو على الأقل أحد أسباب - حدوث الأزمة المالية العالمية الحالية، وعلى العكس من ذلك برأهم البعض الآخر. إن ذلك يشير إلى عدم تحديد العلاقة الحقيقية - إن وجدت - بين الأزمة المالية العالمية وبين مهنة

التدقيق. ويضعنا أمام أحد احتمالين هما:

الاحتمال الأول: عدم وجود علاقة بين الأزمة المالية العالمية والمراجعين الخارجيين، فالمراجعون ليسوا أحد أسباب حدوث الأزمة، ولا يتحملون أية مسؤولية عنها.

الاحتمال الثاني: وجود علاقة بين الأزمة المالية العالمية والمراجعين الخارجيين، فالمراجعون أحد أسباب حدوث الأزمة، ويتحملون المسؤولية عن حدوثها. وتتخذ حدود مسؤولية المراجعين الخارجيين عن الأزمة بعدين هما:

أ- يتحمل المراجعون الخارجيون قدرا من المسؤولية عن حدوث الأزمة المالية، ويشاركون في هذه المسؤولية بعض الفئات الأخرى مثل إدارات الشركات والمحللين الماليين.

ب- يتحمل المراجعون الخارجيون وحدهم المسؤولية عن حدوث الأزمة المالية العالمية.

إن اتهام بعض الاقتصاديين والسياسيون والمحللون الماليون للمراجعين الخارجيين بالتسبب في حدوث الأزمة، قد يرجع إلى تخطيهم في تحديد الأسباب الحقيقية لحدوث الأزمة، مما ترك الأمور في مرمى التكهنات، دون دراسة علمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الباحث يرى أن المبرر الأكثر أهمية لاتهام المراجعين الخارجيين بالتسبب في حدوث الأزمة المالية هو وجود حالات تلاعب في عملية إعداد وعرض القوائم المالية، ونظرا لعدم قدرة المراجعين الداخليين على منعها أو اكتشافها (لوجود قصور في حيادهم، حيث أن الإدارة هي التي تضع وتتحكم في آليات التدقيق الداخلي)، فإن المسؤولية تقع على عاتق المراجعين الخارجيين، خاصة وأن لديهم من الآليات ما يمكنهم من الوصول إلى ما يحتاجون إليه من معلومات، وما يعبرون به عن رأيهم.

إن عدم الاتفاق حول طبيعة العلاقة بين الأزمة المالية العالمية وأحد عناصر منظومة مهنة التدقيق (المراجعون الخارجيون)، يعتبر أحد التحديات التي تواجه هذه المهنة، وتدفع البعض إلى اتهامها بالتسبب في حدوث الأزمة المالية أو المساهمة في حدوثها، ومن ثم توجد ضرورة إلى دراسة هذه العلاقة لبيان طبيعتها وحقيقتها.

قوائم مالية :

تطوير العرض والإفصاح بالقوائم المالية للجمعيات الأهلية

د. أحمد زكريا عصيمي



د. أحمد زكريا زكي عصيمي

أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية إدارة الأعمال

جامعة الملك سعود

aahmedzzo@hotmail.com

في الجمعيات الأهلية في على الجوانب المحاسبية التي تلزم لإعداد التقارير المالية والتي تفي بحاجة متخذي القرارات، مع ضرورة توافر دليل محاسبي مناسب. أيضا ضرورة وجود مراجع داخلي بالجمعيات الأهلية يعمل من أجل زيادة كفاءة العمليات التشغيلية من ناحية، وتحقيق متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي المناسب من ناحية أخرى.

وفي هذا الصدد، أعدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لجنة لإعداد مشروع المعايير المحاسبية للجهات غير الهادفة للربح، وقد تمت مناقشة هذا المشروع في لقاء مفتوح حضره عدد من ذوي الاهتمام والاختصاص بمهنة المحاسبة والمراجعة من مهنيين ومسؤولين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال، كما تم اطلاع الجهات المشرفة على الجمعيات والمؤسسات الخيرية عليه، وقامت اللجنة بدراسة ما ورد من ملاحظات وتعديل المشروع بالملاحظات التي أخذ بها؛ ويعرضه على مجلس إدارة الهيئة صدر عن المجلس قرار برقم 2/7 وتاريخ 11/2/1434هـ الموافق 2012/12/24م قضى باعتماد المعايير المحاسبية للجهات غير الهادفة للربح.

تقوم الجمعيات الأهلية بالعديد من الأنشطة الموجهة إلى خدمة ذوي الحاجة من غير القادرين، وأيضا لتنمية المجتمع بشكل عام. وهي بذلك تقوم بدور كبير في خدمة المجتمع. فأصبحت الجمعيات الأهلية من أهم السمات الأساسية للمجتمعات المعاصرة، حيث تقوم بدور متميز في المجال الخيري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي.

ولقد ركزت الدراسات المتعلقة بتطوير العرض والإفصاح بالقوائم المالية للجمعيات الأهلية على واقع التنظيم المحاسبي في هذه الجمعيات، وما يحتاجه هذا التنظيم من تطوير، والذي منه التقارير المالية، ولكنها لم تعرض بشكل متكامل متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية والذي يفي بحاجة متخذي القرارات. اتفقت معظم الدراسات على ضرورة وجود إفصاح محاسبي بالجمعيات الأهلية ليخدم أهداف متخذي القرارات، وإن اختلف شكل ومحتوى هذا الإفصاح، وأيضا وإن اختلفت الأهداف المرجوة منه. إلا أن هذه الدراسات لم تعرض إطار متكامل لمتطلبات العرض والإفصاح المحاسبي المناسب بالجمعيات الأهلية، لذا، فإن تواجد معايير محاسبية خاصة بترشيدها التنظيم المحاسبي في الجمعيات الأهلية وتشريع حديث يحكم العمل بهذه الجمعيات ضرورة ملحة لتحقيق متطلبات العرض والإفصاح المحاسبي المناسب، كما أن تطوير اللوائح والتعليمات الحالية للجمعيات الأهلية لتواكب التغيرات البيئية المحيطة أيضا من الضروريات الملحة لتطوير العرض والإفصاح المحاسبي بهذه الجمعيات. هذا بالإضافة إلى ضرورة تدريب العاملين

معرفة : دور الجامعات السعودية في بناء اقتصاد المعرفة

د. جابر محمد عبد الجواد



د. جابر محمد عبد الجواد

أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية إدارة الأعمال بحوطة بني تميم
جامعة سلمان بن عبد العزيز
gabergagm@yahoo.com

إن الإهتمام بالتعليم العالي في المملكة العربية السعودية تزايد في الفترة الأخيرة، حيث أن التمويل المخصص للتعليم العالي في السعودية تضاعف إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية حتى بلغ ما نسبته ١٢% من الميزانية العامة للدولة!

الأمر الذي أدى الى تضاعف عدد الجامعات الناشئة، وزاد عدد الجامعات في المملكة إلى ٢٥ جامعة حكومية و٧ جامعات أهلية، وهذه الطفرة في عدد الجامعات تعظم من دور التعليم الجامعي في بناء اقتصاد المعرفة The knowledge economy،

إن ٧٠% من سكان المملكة دون سن الثلاثين عاما من حيث التوزيع الديموغرافي للسكان، لذا فإن نمو الجامعات السعودية لن يتوقف عن مساره بل يجب ان يتزايد لاستيعاب هذه الفئة العمرية. كما أن المملكة تتجه إلى تنويع اقتصادها كونها من أكبر اقتصادات العالم بسبب البترول، لذا يتضح أهمية التحول للاقتصاد المعرفي كون الخطة التاسعة تشجع القطاع الخاص على التحول المعرفي بنسبة ٢٣% من الاقتصاد. إن الجامعات السعودية ومدينة الملك عبد العزيز تعملان على نقل الاقتصاد السعودي من اقتصاد النفط إلى اقتصاد المعرفة. حيث أن المملكة تسعى لأن يكون اقتصادها له دور عالمي عام ٢٠٢٠م، ويجب أيضا أن يكون الاقتصاد الصناعي قائما على المعرفة. لان توجه المملكة نحو الأخذ بالتعليم المبني على المقاييس العالمية لتعزيز اقتصاد المعرفة^٢.

الاقتصاد الذي يعتمد على المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة بما يتوافق مع ثورة المعرفة واتجاهات العولمة والانفتاح على الاقتصادات العالمية، ويخلق قاعدة لتنوع الانتاج محليا بدلا من الاعتماد على الاقتصاد التقليدي الذي يعتمد بشكل كبير على البترول، وما قد يترتب على ذلك من آثار غير مرغوبة عند تعرض البترول لهزات عالمية أو انخفاض احتياطياته. إن التعليم فوق الثانوي يعد جوهرأ أساسياً لبناء القدرة الفكرية التي يعتمد عليها إنتاج المعرفة واستخدامها، وكذلك تعزيز ممارسات التعليم المستمر مدى الحياة. ومن بين الأمور التنموية الجيدة الأخرى ظهور أنواع جديدة من مؤسسات التعليم فوق الثانوي وسبل أخرى للمنافسة، مما دفع المؤسسات التقليدية لتغيير أهدافها التنفيذية واستراتيجياتها التشغيلية، واستغلال الفرص التي تقدمها تقنيات الاتصال والمعلومات الجديدة".



١- د خالد العنقري (٢٠١١)، "المؤتمر الدولي للتعليم العالي"، الرياض: وزارة التعليم العالي.

٢- http://www.aleqt.com/201120/04//article__529017.html

مراجعة داخلية :

الجوانب السلوكية و الممارسات العملية وعلاقتها بالمراجع الداخلي

أ. محمد إدريس حمد



أ. محمد إدريس حمد

مدير المراجعة الداخلية

شركة تسويقار للتطوير والاستثمار العقاري

edrees@tasweegar.com.sa

منذ العقد السادس من القرن الماضي ظهر اتجاه جديد يتناول بعض الجوانب السلوكية لعملية المراجعة الداخلية، وهذا الاتجاه يتمثل في عدد من الدراسات النظرية والتجريبية والميدانية والتي أظهرت علاقة المراجعة الداخلية سلوكيا بباقي الوحدات الاخرى، وعلاقات الافراد الذين يعملون بوظيفة المراجعة الداخلية بباقي الافراد العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة بالمنشأة .

وتكوين أحكام وتقديرات سليمة، وذلك لإيجاد التوازن السليم بين القوى والمواقف المتعارضة. إن لكل عضو من أفراد المراجعة الداخلية حاجات إنسانية معروفة، ويجب على مدير إدارة المراجعة

الداخلية أن يراعي ذلك، ويوفر لهم المزيد من الاستقلال، وأن يعمل على تطوير أفضل لعلاقتهم داخل إدارتهم، كما أن المراجعون الداخليون يعملون لخدمة الإدارة مما يتطلب من الغير إدراك أن لديهم مسؤوليات تجاه الإدارة، كما أنهم يحتاجون إلى تعلم فرصة المساعدة في بناء الصورة والانطباع الجيد للمراجع الداخلي لدى كل أفراد المنشأة، وحاجاتهم إلى تأكيد وجود دعم سليم لهم من الأشخاص محل المراجعة.

إن عمل المراجع الداخلي يحتاج إلى الاستقلال عن العمليات اليومية المنتظمة حتى لا تفقد المراجعة الداخلية مصداقيتها، وينتج سوء فهم لأهمية الفحص المستقل، كما أن المراجع الداخلي عضو بالشركة، ولا يمكن تحويل المسؤولية الأساسية للأفراد الآخرين إلى المراجع الداخلي أو نقلها له، لأن المراجع الداخلي يتحمل مسؤولية القيام بعمله بالكفاءة المهنية المطلوبة، حيث أن نتائج عمل المراجع الداخلي وتوصياته تكون إخبارية واستشارية، وهناك تدخل لا يمكن تجنبه بين دور المراجع الداخلي والأنشطة الأخرى في المنشأة، فجميع الأفراد في المنشأة ملزمون أساسا بأداء وظائف معينة بفعالية لتحقيق أهداف المنشأة، ومجموعة المراجعة الداخلية هي إحدى المجموعات المستقلة عن كل من مكونات الوظائف التشغيل، وبالتالي يمكنها النظر إلى مختلف المشكلات بشكل مستقل، بالإضافة إلى ذلك تمتلك مجموعة المراجعة الداخلية كفاءة تقويم عملية الرقابة و متابعة تنفيذها .

إن اعتماد المراجع الخارجي على نشاط المراجعة الداخلية يضيف بعداً جديداً للجانب السلوكي للمراجعة الداخلية، وهناك جوانب متعددة لوصف طبيعة هذه العلاقة على سبيل المثال، التنسيق بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي على أساس المنافع المتبادلة بينهما، كما أن المعرفة والخبرة لكل من المراجع الداخلي والخارجي تكمل وتعزز الأخرى، والتعاون بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يتم مع احتفاظ كل منهما باستقلاله، ويجب التكامل السليم لأنشطة المراجعة الداخلية وأنشطة المراجعة الخارجية لتجنب الازدواجية والتكرار، وهذا له أهميته لكل من إدارة المنشأة والمراجع الداخلي.

إن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين سواء الداخليين أو الخارجيين، كما أنها تكون تمثل أداة للرقابة على أداء الشركة من ناحية وأداء المراجعين سواء الداخليين أو الخارجيين من ناحية أخرى.

و الله ولي التوفيق ،،،

إن سلوك الافراد العاملين بالمراجعة الداخلية ورد فعل العاملين بالمنشأة تجاههم يعتبر محصلة لتفاعل عوامل داخلية وخارجية، فالعوامل الداخلية هي التي ترجع إلى الادارة العليا بالمنشأة والسياسة التي تنتهجها في تسيير أعمالها، بينما العوامل الخارجية هي القوانين والسياسات التي تفرضها السلطة الرقابية لتحقيق أهداف الاقتصاد القومي .

إن المدخل السلوكي للإدارة (مدخل العلاقات الإنسانية) الذي يرى أن تسعى الإدارة إلى التعرف على تدخل العلاقات بين الأفراد يؤدي إلى زيادة مسئولية وظيفية المراجعة الداخلية من حيث أثرها على كفاءة الأداء في المنشأة بافتراض أن وظيفية المراجعة الداخلية قادرة على التقرير عن النواحي السلوكية المختلفة للعناصر الإنسانية داخل المنشأة، وقادرة على مساعدة الإدارة في توجيه السلوك، والتنبؤ به لتحقيق أهداف المنشأة، كما يساعد هذا المدخل في إلقاء الضوء على العلاقات داخل إدارة المراجعة الداخلية نفسها، وأثر ذلك على كفاءة عمليات الفحص والتقييم التي تقوم بها إدارة المراجعة الداخلية لخدمة الإدارة.

إن عددا كبيرا من الأفراد الذين يراجع أعمالهم يسيطر عليهم الشعور إما بعدم الثقة أو بكرهية المراجع الداخلي. كما إن الاعتقاد السائد بين العاملين بالمنشأة على أن المراجع الداخلي إنسان جامد خالي من العاطفة وأنه يهتم بالمنطق والعقل والأدلة والقرائن الموضوعية، وينظرون إليه على أنه شخص غريب على التنظيم، باعتبار أنه يعمل على تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات. والأكثر من هذا بعضهم يعتقد أن المراجع الداخلي يعمل جاسوسا للإدارة.

كما أن النظرة التقليدية للمراجع الداخلي ما زالت موجودة لدى البعض بالشركات، وأنه ما زال الاعتقاد بأن مهمته تتركز في تصيد الأخطاء، الأمر الذي يجعل الأفراد يتحاشونه بقدر الإمكان.

إن المراجع الذي يعتمد على تبليغ كل المخالفات في تقاريره والتي غالبا ما تستعمل كأداة عقابية، يكون لها أثر عدائي عن أسباب المخالفات على كثير من الذين تتم مراجعتهم، كما يؤثر ذلك جزئيا في عدم رغبتهم في التحدث بصورة مباشرة للمراجع، مما يسبب ما يشعرون به من خوف وتهديد، وهذا يرجع إلى الخوف من اكتشاف الأخطاء والمخالفات، فالشخص محل المراجعة يشعر إلى حد ما بالخوف والتهديد من المراجع الداخلي، وكذلك الخبرة السابقة السيئة بالمراجع الداخلي والنظرة العامة للمراجع الداخلي باعتباره رجل شرطة، وقد اكتسبت هذه الصورة بسبب الطريقة التي كان يستخدمها المراجع عند القيام بعمله داخل المنشأة، وهذا له آثار سلبية تعكس على التعاون المطلوب مع الأفراد محل الفحص والتقييم.

فيجب على الجهات المختصة بمهنة المراجعة العمل على عقد الدورات التدريبية للعاملين التي تزيد من فهمهم بما هي المراجعة الداخلية، وعلى العاملين بالمنشأة الالتزام بسياسات المنشأة ولوائحها، وعلى المراجع الداخلي الاهتمام بأهداف المراجعة التقييمية بأكثر من اهتمامه بكشف المخالفات، ويلزم تحقيق أفضل توازن بين المواقف المتعارضة، ويتطلب ذلك من المراجع الداخلي تفهماً وصبراً وإخلاصاً

The Relationship between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management, Evidence from Egypt.

Dr. Ahmed Kamal Metawee

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Associate Professor of Accounting

study. Thus, we cannot accept the results of those previous studies and reliability in A.R.E.

Based on the above, this study aimed to investigate the relationship between some of the characteristics related to the formation of boards of directors, audit committees in Egyptian companies, which we believe it is having an impact on levels of earnings management.

We concluded that the earnings management operations practiced in Egyptian companies differently, and the Applied study ended that there are three characteristics have the impact of levels earnings management in Egyptian companies, and represented those characteristics in the independence of the members of the Board Directors, the periodical change for members of the Board Director, and financial expertise to members of audit committees.

With regard to these three characteristics the Egyptian Code of corporate governance (2011) showed the following:

- The number of board members shouldn't less than five members, and the majority of members should be non-executive, or to be one third of the members at a minimum independence (45-2-).
- it should not exceed the term of contract per the Executive Board member for more than three years, unless it is for obvious reasons and specific are disclosed in the General Assembly of the Company and may be renewed contract for one or more periods(175-2-)
- Audit committee consists of three independent members at least , one of whom is an expert in finance and accounting(1-5-5)

We conduct previously that the Egyptian codes of corporate governance have many shortcomings mention following are:

- It is merely non-binding guidelines for companies.
- It did not commit companies With periodical change for members of boards directors, but gave flexibility to companies to adhere or not for stated period.
- It did not specify the characteristics and standards to be met in the financial expert participating in the membership of audit committees.

Based on above, the study provides three recommendations to reduce the levels of earnings management as following:

- included Egyptian Companies Law No. 159 of 1981 a binding text for Egyptian companies appoint one-third of the members of the Board of Directors of the independent members as a minimum, that includes developing clear standards of skills and experience required of them.
- Included Egyptian Companies Law No. 159 of 1981a text binding Egyptian companies board members with periodic change every three years.
- Binding companies according to the law that includes independent members of audit committees with financial and accounting expertise, and set standards for the characterization experience includes scientific and professional qualifications.



The Relationship between Characteristics of Audit Committee, Board of Directors and Level of Earning Management, Evidence from Egypt.

Dr. Ahmed Kamal Metawee

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Associate Professor of Accounting



Dr. Ahmed Kamal Metawee

Associate Professor of Accounting

Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

a_metawee1968@yahoo.com

Earnings management is defined as distortion to real reflections of economic events that has been taken place in an organization through the use of managerial judgment. It can be defined also as the purposeful intervention by management in the earnings determination process usually to satisfy selfish objectives. In both definitions, it is mutually satisfied that the premise of earnings management lies in the calculated misrepresentation of facts by the management driven by self-preservation motives.

Corporate scandals and failures such as Enron, WorldCom, Xerox, etc. were highly catastrophic and had a terrible effect on stakeholders. The pressure of globalization and the intense competition have lead to organizations encouraging good corporate governance. These scandals were usually caused by the conflict of interest inherent in the relationship between the owner and managers. In this conflict, it was necessary to establish formulas for government to regulate the actions of all actors involved in companies. Furthermore, to enhance the credibility and transparency of financial information as well as contributing to greater control of managers, different codes and laws of corporate governance were issued such as the Cadbury Report in the UK, 1992; the SOX in U.S.A, 2002; the law of financial security no 200596- in Tunisia).

Corporate governance is one of the key elements increasing the economic efficiency; it included a relation series between the company management, the board of director, the stock shareholder, and the other stakeholders. The system of corporate governance gives the effective protection for the stock shareholder and creditor so that they believe will really obtain the return of their infestation.

In Egypt, several mechanisms was adopted in the last decade, which aims to increase levels of transparency and confidence in the content of financial reporting, these mechanisms include Egyptian Accounting Standards, and the code of corporate governance (2011), and the creation of the Egyptian Financial Supervisory Authority (EFSA). In spite of all this mechanisms, the ability of companies to manipulate financial reports through the earnings management still exists, especially since these management practices are legally and within the flexibility allowed by the accounting standards which differ from illegal practices and that are classified as cases of fraud.

In our opinion , the characteristics of the Board directors are compatible with the rules of corporate governance represents a tool for the prevention of such practices, in addition to that, the academic literature emphasizes the importance of the audit committees role in reducing malpractice management Which targeting manipulate financial reporting and harming stakeholders.

Although there are numerous studies dealt with that relationship between the characteristics of the Board directors, audit committees and earning management, but those studies were mostly in countries characterized with its economy progress, well legal and regulatory environment than the economic environment in Egypt. those studies differed in selected Characteristics boards and audit committees of the most influential levels of earnings management. In our opinion, this difference is logic in order to differentiate the economic environment of countries that have implemented the

ضرائب :

أهمية فرض ضريبة على التجارة الإلكترونية د. سالم سعيد باعجاجة



د. سالم سعيد باعجاجة

أستاذ المحاسبة المشارك - جامعة الطائف
drsalemsaeed@hotmail.com

الاهتمام المتصاعد بالتجارة الإلكترونية أصبح يحتل مكانة بارزة علي المستوى العالمي نتيجة للنمو السريع في استخدام شبكة الانترنت، فمن خلال هذه الشبكة العالمية تتسابق الشركات العالمية علي جذب المستهلكين من مستخدمي الانترنت في جميع أنحاء العالم لترويج التجارة الإلكترونية والتي تشير التوقعات إلي زيادتها بمعدل ٣٣٪ سنويا لتصل قيمة المعاملات الي نحو ٤،٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٠م، وبالطبع فهناك الكثير من الدول تسعى الي تعظيم دور هذه التجارة في ميزانها التجاري، خاصة في ظل التطبيق الكامل لاتفاقية منظمة التجارة العالمية التي سوف تسقط الحواجز الجمركية بين اعضائها .

وبالتالي فمن المفروض ان يكون لنا وجود علي خريطة التجارة الإلكترونية العالمية لتعظيم صادراتنا من خلالها، ولن يتأتى هذا الا من خلال تهيئة المناخ داخليا واستيعاب اساليب هذه التجارة، وكذا تهيئة القوانين خاصة التجارية لاستيعاب هذا الاسلوب الجديد من التجارة والذي ساد العالم. والتطور الذي تشهده التجارة الإلكترونية يعد احد التحديات امام الفكر الضريبي التقليدي كما انه يثير الكثير من التساؤلات التي تدور حول المعاملة الضريبية للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية وكيفية خضوعها والارباح الناتجة منها للضرائب علي الدخل والضريبة العامة علي المبيعات . ونقترح فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية للصفقات التي تتم من خلال الانترنت لخضوعها للضرائب ومنعها من التهرب ان يتم تطوير التشريعات الضريبية للدول لصياغة نموذج ضريبي يمكنها من تحديد سيادتها علي الدخل المحقق من الصفقات، ولا يتم التقييد بالتعريف المعمول به حاليا للمنشأة الدائمة او اشتراط الوجود المادي او ضرورة توافر مبدأ اقليمية الضريبة او مبدأ عالمية الايراد كأساس لفرض الضريبة علي المعاملات الدولية، ونقترح انشاء شبكة موحدة لأجهزة الحاسب الآلي علي مستوى مصلحة الزكاة والدخل ومصلحة الجمارك وربطها بشبكة الانترنت والتنسيق الكامل بين هذه المصالح لتبادل المعلومات فيما بينها بالنسبة للصفقات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونية، والزام البنوك والمؤسسات المالية بضرورة اخطار فروع مصلحة الزكاة والدخل بالتحويلات المالية التي تتم عن طريقها بين المشروعات سواء كان اطراف هذه التحويلات مقيمين داخل الدولة او خارجها، والزام البنوك والمؤسسات المالية التي تتم عن طريقها التحويلات المالية بين المشروعات بأن تحجز نسبة معينة من هذه التحويلات تحت حساب الضريبة المستحقة وتوريدها لمصلحة الزكاة والدخل.

دعوة الجمعية العمومية

للجمعية السعودية للمحاسبة لانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد

يسر الجمعية السعودية للمحاسبة دعوة أعضائها لانتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد، كما وتود الجمعية تذكيركم بضرورة تجديد الاشتراك السنوي لهذا العام مبلغاً وقدره (300) ثلاثمائة ريال. تسدد بحساب الجمعية رقم 2680741480 أو رقم الإيوان: SA384000000002680741480 لدى مجموعة سامبا المالية - فرع جامعة الملك سعود بالرياض، مع ضرورة إشعار الجمعية بصورة قسيمة السداد على إيميل الجمعية saa@ksu.edu.sa أو الفاكس رقم 0114674262.

أملين أن تستمر عضويتكم ودعمكم للجمعية في تحقيق أهدافها.

مواعيد هامة لانتخابات عام ٢٠١٤م

تاريخ إعلان نتائج الترشح:

٧-٢-٢٠١٤

تاريخ إغلاق الترشح :

١-٢-٢٠١٤

تاريخ فتح باب الترشح :

٧-١-٢٠١٤

تاريخ إعلان نتائج التصويت:

١٧-٣-٢٠١٤

تاريخ إغلاق التصويت :

١٦-٣-٢٠١٤

تاريخ بداية التصويت :

١٣-٢-٢٠١٤



أخبار مهنية محلية وعالمية :

١- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تطبق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة الدولية عام ٢٠١٧ م

وافق مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه السابع للدورة السابعة والمنعقد يوم الخميس ١٠/٩/١٤٣٤هـ الموافق ١٨/٧/٢٠١٣م على تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة وذلك بعد استكمال اعتمادها من الهيئة على ان يكون اقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ١/١/٢٠١٧م وذلك بالنسبة للمنشآت المدرجة في السوق المالية ، اما بالنسبة للمنشآت الأخرى فيكون اقرب تاريخ للتطبيق هو على القوائم المالية المعدة عن ١/١/٢٠١٨م على ان يعاد النظر في التواريخ بالتأخير في ضوء مستجدات العمل على خطه التحول.

وفيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية فيتم تطبيقها بعد اعتمادها من الهيئة دفعة واحدة ، على أن يكون اقرب تاريخ للتطبيق على مراجعة القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في ١/١/٢٠١٧م ما لم تستجد أمور تمنع ذلك.

٢- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية توقع اتفاقية إعداد دراسة لدبلوم الزكاة منسوبي الأجهزة الزكوية في دول المجلس وتشارك في اجتماع لجنة وكلاء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون

قام وفد من هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون بزيارة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، معالي الدكتور عبداللطيف الزباني، حيث استقبل معاليه الاستاذ محمد صالح العبيلان رئيس مجلس ادارة الهيئة، والدكتور ناصر ابراهيم القعود المدير التنفيذي للهيئة، وتمت مناقشة أنشطة وأوضاع الهيئة متمنياً لها النجاح فيما تقوم به من مهام .
وخلال هذه الزيارة وقع الأمين العام لمجلس التعاون معالي الدكتور عبداللطيف الزباني، والأستاذ محمد صالح العبيلان رئيس مجلس إدارة الهيئة عقد اعداد دراسة دبلوم متخصص منسوبي الأجهزة الزكوية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تحديد الاحتياجات التدريبية لمنسوبي الأجهزة الزكوية في دول مجلس التعاون وتحديد مصفوفة التدريب للمعارف والمهارات اللازمة لمنسوبي هذه الأجهزة.

٣- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تصدر عدد جديد من "مجلة المحاسبون"

أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين العدد ٧٥ من مجلتها "المحاسبون" والذي تضمن عدداً من الموضوعات ذات العلاقة بأنشطة الهيئة والمهنة محلياً ودولياً.



من أخبار قسم المحاسبة بجامعة الملك سعود

برنامج ماجستير المحاسبة يحرز المركز الاول على مستوى برامج الدراسات العليا بالجامعة. صرح الدكتور إبراهيم بن محمد الحركان عميد الدراسات العليا أن العمادة قد أقامت حفل صباح يوم الاحد ١٦/٧/١٤٣٤هـ الموافق ٢٥/٥/٢٠١٣م بمبنى العمادة بالدرعية كرمته فيه (٢٩) برنامجا من برامج دراسات العليا كأفضل البرامج على مستوى جامعة الملك سعود وذلك ضمن مشروع تشخيص برامج الدراسات العليا بالجامعة، ويعد هذا التكريم بمثابة مبادرة نوعية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للجامعة وقد حصل برنامج ماجستير العلوم في المحاسبة على المركز الاول على مستوى كافة برامج الدراسات العليا بالجامعة، وقد تفضل معالي مدير الجامعة الاستاذ الدكتور بدران بن عبد الرحمن العمر بتسليم درع تذكاري بهذه المناسبة لرئيس قسم المحاسبة الدكتور يحيى بن علي الجبر . والبرامج الفائزة هي

التقدير	اسم البرنامج	القسم	الكلية
A	ماجستير العلوم في المحاسبة	قسم المحاسبة	كلية إدارة الأعمال
B	ماجستير في إدارة الصحة والمستشفيات	قسم الإدارة	
B	ماجستير في الاقتصاد	قسم الاقتصاد	
B	دكتوراه في الدراسات الإسلامية (التفسير والحديث)	قسم الثقافة الإسلامية	كلية التربية
B	دكتوراه في الدراسات الإسلامية (الفقه وأصوله)		
B	ماجستير الآداب في العقيدة		
B	دكتوراه في الدراسات الإسلامية (العقيدة)		
B	ماجستير الآداب في التفسير والحديث		
B	ماجستير الآداب في الفقه وأصوله		
B	ماجستير الآداب في التربية الفنية		
B	ماجستير الآداب في التربية : تخصص طرق تدريس العلوم		
B	ماجستير الآداب في التربية الخاصة	قسم التربية الخاصة	
B	ماجستير العلوم في الإحصاء	قسم الإحصاء وبحوث العمليات	كلية العلوم
B	ماجستير العلوم في الجيولوجيا	قسم الجيولوجيا	
B	ماجستير العلوم في الجيوفيزياء	قسم الكيمياء	
B	ماجستير العلوم في الكيمياء	قسم علم الحيوان	
B	دكتوراه الفلسفة في الكيمياء	قسم الرياضيات	
B	ماجستير العلوم في علم الحيوان		
B	ماجستير العلوم في الرياضيات		
B	ماجستير العلوم في الاقتصاد الزراعي	قسم الاقتصاد الزراعي	كلية علوم الأغذية والزراعة
B	ماجستير العلوم في البساتين	قسم الإنتاج النباتي	
B	ماجستير العلوم في المحاصيل الحقلية		
B	ماجستير العلوم في المراعي والغابات		
B	ماجستير العلوم في تغذية الإنسان	قسم علوم الأغذية والتغذية	
B	ماجستير العلوم في الحشرات	قسم وقاية النباتات	
B	دكتوراه الفلسفة في الكيمياء الصيدلانية	قسم الكيمياء الصيدلانية	كلية الصيدلة
B	ماجستير العلوم في الصيدلة (الكيمياء الصيدلانية)		
B	ماجستير العلوم في الصيدلانيات		
B	ماجستير العلوم في التخطيط العمراني	قسم التخطيط العمراني	كلية العمارة والتخطيط

مؤتمرات وملتقيات وندوات

المؤتمر	المكان	التاريخ
Winter 2014 Global Conference on Business and Finance	Honolulu, Hawaii, USA	6-9 January 2014
2014 UTS Australian Summer Accounting Conference	Sydney, NSW, Australia	6-7 February 2014
YMN Smart Business Conference 2014	Chicago, USA	9-11 March 2014
2014 INFORMS Conference on Business Analytics & Operations Research	Westin Boston Waterfront, Boston, USA	30 March 2014 - 01 April 2014
17th Annual Conference of the Swiss Society for Financial Market Research - SGF CONFERENCE 2014	Zurich, Switzerland	11 April 2014
Annual International Conference on Business, Law and Economics	Athens, Greece	5-8 May 2014
49th Annual (2014) Journal of Accounting Research Conference - Disclosure, the Media, and Capital Markets	Chicago	16-17 May 2014
12th Annual International Conference on Accounting	Athens, Greece	26-29 May 2014
COSTA RICA Global Conference on Business and Finance (GCBF)	SAN JOSE, COSTA RICA	27-30 May 2014
ICAF 2014 : International Conference on Accounting and Finance	Copenhagen, Denmark	13-14 June 2014
2014 Journal of Accounting & Economics Conference	The Wharton School, University of Pennsylvania	7-8 November 2014
2014 World Congress of Accountants	Rome, Italy	10-13 November 2014
12th World Congress of Accounting Educators and Researchers	Florence, Italy	13-15 November 2014

من أخبار كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود



دور كليات إدارة الأعمال في مواجهة التحديات المعاصرة
جامعة الملك سعود - الرياض
١٦ - ١٧ ربيع الثاني ١٤٣٥ هـ: ١٦ - ١٧ فبراير ٢٠١٤ م



أ- محاور المؤتمر:

تتمثل المحاور الرئيسة للمؤتمر فيما يلي:

أولاً: مواجهة التحديات المعاصرة في مجال المال والأعمال

ثانياً: تطوير العملية التعليمية في كليات إدارة الأعمال

ثالثاً: بحوث علمية متخصصة في مجال المال والأعمال في دول مجلس التعاون

ب - فعاليات المؤتمر:

اليوم الأول:

١. الافتتاح.

٢. حلقة نقاش بعنوان "مواجهة التحديات المعاصرة في مجال المال والأعمال" تضم نخبة من صناع القرار في القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون.

٣. تطوير العملية التعليمية في كليات إدارة الأعمال، ويتضمن هذا المحور القضايا التالية:

- جلسة (١): توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل.

- جلسة (٢): الاعتماد الأكاديمي والجودة الشاملة.

- جلسة (٣): تطوير التعاون بين كليات إدارة الأعمال الخليجية.

اليوم الثاني:

٤. بحوث علمية متخصصة في الأعمال والاقتصاد في دول مجلس التعاون:

- الجلسة الأولى:

■ التحديات التي تواجه الوحدة الاقتصادية.

■ اتجاهات سوق النفط.

■ التنوع الاقتصادي.

- الجلسة الثانية:

■ السيولة النقدية، ونشاط الأسواق المالية.

■ كفاءة الأسواق المالية.

■ الاتجاهات الحديثة في الإدارة المالية للشركات.

- الجلسة الثالثة:

■ دور المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية.

■ مدى توافق معايير المحاسبة في دول مجلس التعاون الخليجي مع معايير

المحاسبة الدولية.

■ تجربة الجامعات الخليجية في دعم الزمالات في مهنة المحاسبة والمراجعة.

- الجلسة الرابعة:

■ التخطيط الاستراتيجي.

■ الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

■ إدارة المواهب وإدارة الموارد البشرية.

■ الفرص التسويقية والتحديات في منطقة الخليج.

- الجلسة الخامسة:

- نماذج من بحوث طلاب وطالبات الدراسات العليا.

- حلقة نقاش: "المنشآت الصغيرة والمتوسطة" عرض عدد من تجارب ريادة الأعمال، يليها مناقشة مفتوحة بين رجال الأعمال والطلبة في موضوع الورشة.

- ورشة عمل: "البحث العلمي ومعوقات النشر في الدوريات العالمية ISI وكيفية التغلب عليها".

ج - الفئات المستهدفة (المدعوون للمشاركة):

- القيادات الإدارية في المؤسسات العامة والخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي.

- القيادات العلمية والإدارية لكليات إدارة الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي.

- أعضاء هيئة التدريس في كليات إدارة الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي.

- طلبة الدراسات العليا في كليات إدارة الأعمال بدول مجلس التعاون الخليجي.

- المهتمون بمواضيع المؤتمر.

د- للاتصال:

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

مؤتمر كليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون الخليجي.

رئيس اللجنة العلمية سعادة أ. د. خالد بن حمد القدير

البريد الإلكتروني: GS_CBA@ksu.edu.sa

تلفون مكتب: ٤٦٩٣٤٠٧ - فاكس: ٤٦٩٣٤٤٦

صندوق بريد ٧١١١٥ - الرمز البريدي: الرياض ١١٥٨٧ - المملكة العربية السعودية



مرحباً .. بكم .. عضواً بالجمعية

بعض المزايا المترتبة على العضوية

بانضمامك إلى عضوية الجمعية تستفيد من كثير من المزايا والتي أهمها ما يلي:

أولاً: العضوية في الجمعية العلمية الوحيدة في مجال المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المساهمة في تحقيق أهداف الجمعية في تنمية الفكر المحاسبي والإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي ورفع مستوى الأداء وتطوير المهنة.

ثالثاً: الحصول على خصم يصل إلى ٢٠% من الرسوم المقررة لأنشطة الجمعية المختلفة من دورات وندوات وحلقات وغيرها.

رابعاً: الحصول على /المحاسبة/ أول وأهم مجلة متخصصة في المحاسبة تصدر في المملكة (مجانياً).

خامساً: الحصول على ما قد تصدره الجمعية من نشرات إخبارية وأبحاث ومطبوعات.

سادساً: الحصول على نسخة من القرارات والأنظمة والتعاميم المتعلقة مهنة المحاسبة والتي تحصل عليها الجمعية.

سابعاً: تدعى إلى ندوات ودورات ولقاءات واجتماعات الجمعية الرسمية وغير الرسمية.

ثامناً: الحصول على بطاقة العضوية في الجمعية وما يترتب عليها من مزايا وخصم في أسعار بعض الفنادق والمستشفيات وتأجير السيارات.

عزيزي القارئ الآن وبعدما عرفت بعض المعلومات عن الجمعية السعودية للمحاسبة هل تود الانضمام إليها؟ وهل ترغب في أن تكون عضواً بجمعيتها العمومية؟

إذا كانت الإجابة نعم ، فإننا نرحب بك عضواً بجمعيتنا المهنية مشاركاً لنا همومنا من أجل المهنة وطموحاتنا للارتقاء بالعمل المحاسبي في بلادنا.. ولا يخفى على أي متابع لحركة الحياة اليومية الآن مدى أهمية مهنة المحاسبة في حياتنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية.. فلم تعد المحاسبة مجرد حصر لحسابات مؤسسة صغيرة أو حتى كبيرة من مصاريف ودخل بل أنها أصبحت تشكل المعلومة المهمة لاتخاذ أصحاب القرار في المؤسسات الضخمة قراراتهم المصيرية.

في انتظارك

وبعد .. إذا رغبت عزيزي القارئ في الانضمام لعضوية الجمعية فلا تتردد بادر بالاتصال بنا على ت ٤٦٧٤٢٦٣ للاستفسار عما تريد .. وإذا كنت تريد أن تصبح عضواً فعالاً في الجهاز المعني بتنمية الفكر المحاسبي في بلادنا والنهوض والارتقاء بالمهنة والمهنيين فسارع بتقديم طلبك.

ومن أجل التيسير عليك .. أنسخ صورة من الاستمارة الموجودة خلف هذه الصفحة واستكمل بياناتها وأرسلها لنا على العنوان البريدي التالي:

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١ - هاتف: ٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٤٦٧٤٢٦٢ - ٠١

أو سلمها إلينا بنفسك بمقر الجمعية:

جامعة الملك سعود - كلية إدارة الأعمال

www.saa.org.sa

saa@ksu.edu.sa

alsafadi52@yahoo.com

موقع الجمعية السعودية للمحاسبة

إيميل الجمعية السعودية للمحاسبة

إيميل سكرتير الجمعية السعودية للمحاسبة

مرة أخرى:

مرحباً بك عضواً بجمعيتنا.

الجمعية السعودية للمحاسبة

كثرت الاستفسارات حول الجمعية وأهدافها وأنشطتها وما هي المزايا المترتبة على العضوية، وكيف يمكن الانضمام إلى عضوية الجمعية؟ لذلك رأينا أن نزود القارئ العزيز ببعض المعلومات عن الجمعية والتي نأمل أن تساعد على الإجابة على هذه الاستفسارات وما شابهها.

صدرت موافقة جامعة الملك سعود على إنشاء الجمعية السعودية للمحاسبة عام ١٤٠١هـ بناءً على توصية من الندوة الأولى لسبل تطوير المحاسبة في المملكة والتي تعقد في جامعة الملك سعود وقد جاء إنشاء الجمعية لتحقيق الأهداف التالية:

أهداف الجمعية

- ١- تنمية الفكر العلمي في مجال المحاسبة وتطويره.
- ٢- إتاحة الفرصة للعاملين في مجال المحاسبة للإسهام في حركة التقدم العلمي المحاسبي.
- ٣- تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال المحاسبة بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.
- ٤- تقديم المشورة والقيام بالدراسات اللازمة لرفع مستوى الأداء في مجال المحاسبة في المؤسسات والهيئات المختلفة.

أنشطة الجمعية

وتسعى الجمعية لتحقيق هذه الأهداف بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:

■ تشجيع إجراء البحوث العلمية في مجال المحاسبة وما يتصل بها من مجالات المعرفة ونشر نتائج هذه البحوث وتوزيعها وتبادلها مع الهيئات المعنية.

■ عقد المؤتمرات والندوات الدراسية لبحث القضايا المتصلة بالمحاسبة.

■ إصدار مجلة أو نشرة دورية تعني بنشر البحوث والدراسات المحاسبية.

■ القيام بالرحلات العلمية وتنظيم المسابقات العلمية والثقافية في مجال المحاسبة.

عضوية الجمعية

وتكون العضوية على ثلاثة أنواع:

١- عضوية شرفية : وتمنح لمن تختاره الجمعية ممن يقدموا لها خدمات مادية أو معنوية أو ساهموا في تطوير المحاسبة داخل المملكة أو خارجها.

٢- عضوية عاملة: ويتمتع بها كل من أستوفى شروط العضوية من الحاصلين على درجة جامعية في مجال المحاسبة أو ما يعادلها ويكون مقيماً بالمملكة.

٣- عضوية انتساب: ويتمتع بها كل من:

أ - راغبى العضوية من غير المقيمين في المملكة ممن تنطبق عليهم شروط العضوية العاملة.

ب - المؤسسات والهيئات التي يتصل نشاطها بمجال المحاسبة.

ج- الطلاب الذين يدرسون في مجال المحاسبة: حتى مرحلة البكالوريوس.

شروط العضوية

و يشترط في عضو الجمعية ما يلي:

١ - أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.

٢ - أن يدفع رسوم العضوية (حالياً تبلغ ٣٠٠ ريال في السنة ، مائة ريال للطالب) في حسابنا رقم ٢٣٢٤٥٥ - البنك العربي الوطني- فرع الستين.

٣ - أن يتقدم راغب العضوية بطلب الانضمام إلى الجمعية.

٤ - عدد ٢ صورة شمسية ٤ X ٣.

للدكتور علام محمد حمدان والدكتور عبدالمطلب

محمد السرطاوي والدكتور رائد جميل جبر

جامعة الكويت، دولة الكويت

العدد الثاني - مايو ٢٠١٣ - المجلد العشرون من المجلة العربية للعلوم الإدارية

فقد أشارت إلى تأثير حوكمة الشركات في مؤشر واحد من مؤشرات الأداء المالي، وهو القيمة السوقية المضافة، وتأثيرها على جميع مؤشرات الأداء التشغيلي، بينما لم يكن لها دور في معدل العائد على الاستثمار كمؤشر على الأداء المالي، والعائد على السهم العادي كمؤشر على أداء الأسهم. ولم تجد الدراسة أثراً لحوكمة الشركات في الأداء في ظل اختلاف حجم الشركة، ومدى نشاطها، ونوع نشاطها، إلا أثراً للحوكمة في القيمة السوقية المضافة في ظل اختلاف حجم الشركة. وبناء على هذه النتائج أوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل ومؤشر لحوكمة الشركات في سوق الكويت المالية، والرقابة على تطبيق مبادئها من جانب الجهات المنظمة والمشرقة على عمل السوق، مع جملة من التوصيات الأخرى بشأن الدراسات المستقبلية.

تشمل هذه الدراسة على قسمين: الأول هو الدراسة الوصفية، وقد هدفت إلى استطلاع مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الكويتية، ومن ثم دراسة التمايز بينها في مستوى التطبيق. والقسم الثاني هو الدراسة التطبيقية التي هدفت إلى دراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات الكويتية المالي، والتشغيلي وأداء الأسهم، بالإضافة إلى دراسة هذه العلاقة في ظل اختلاف حجم الشركة، ودرجة مديونيتها، ونوع نشاطها. تضمنت عينة الدراسة (٩٦,٥) بالمائة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وبواقع (٢٢٢) شركة موزعة على تسعة قطاعات اقتصادية. أشارت نتائج الدراسة الوصفية إلى وجود تطبيق بمستوى متوسط وذي دلالة إحصائية لشروط حوكمة الشركات في سوق الكويت المالية، ولم يكن هناك تمايز بين الشركات الكويتية في تطبيق حوكمة الشركات، أما الدراسة التطبيقية

المجلد ٢٠ ، العدد ٢ ، ٢٠١٣

■ قياس الأثر المالي لسلوك الترويج من خلال التخاطب الشفهي عند تقدير قيمة العميل في البنوك
جيهان عبدالمنعم رجب و محمد محمود إبراهيم

■ تأثير ممارسات سياسة الإنتاج الخالي من الفاقد على أداء المنظمة: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الدوائية بجمهورية مصر العربية
محمد سعد شاهين

■ أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم في سوق الكويت للأوراق المالية
علام محمد حمدان و عبد المطلب محمد السرطاوي و رائد جميل جبر

■ التأثيرات غير المباشرة للتقلبات بين أسعار الصرف وعوائد الأسهم: دليل تطبيقي من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية
سليمان زكريا عبدالله و الوليد عبدالقيوم إدريس

■ إمكانية وجود علاقة بين الدين والركود الاقتصادي
فوزان عبدالعزيز الفوزان



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
KING SAUD UNIVERSITY
SAUEI ACCOUNTING ASSOCIATION. (SAA)

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
الجمعية السعودية للمحاسبة

طلب عضوية
انتساب
عاملة

الاسم :
تاريخ ومحل الميلاد :
الجنسية :
المؤهل الدراسي :
جهة وتاريخ الحصول عليه :
الوظيفة :
جهة العمل والعنوان :
العنوان البريدي :
E-Mail :
الهاتف: منزل :
عمل :
فاكس :
الخبرات السابقة :
مجالات المساهمة في أعمال الجمعية :
العضوية في الجمعيات الأخرى :
أرجو قبولي عضواً بالجمعية السعودية للمحاسبة
التوقيع :

يعتمد

رئيس الجمعية

التوقيع

التاريخ

الجمعية السعودية للمحاسبة

ص.ب. ٧١١١٥ الرياض ١١٥٨٧ - هاتف: ٠١-٤٦٧٤٢٦٣ - فاكس: ٠١-٤٦٧٤٢٦٢

saa@ksu.edu.sa



إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة

السعر بالريال	الإصدار	المؤلف	اسم الكتاب
٣٠	الإصدار السابع	أ.د.إسماعيل إبراهيم جمعة د. محمد سامي راضي	حالات عملية في المراجعة
١٠٠	الإصدار الثاني	أ.د. محمد بن سلطان القباني السهلي	التحليل المالي: نظرة محاسبية
٩٠	الإصدار الخامس عشر	د. نبيه الجبر، د. محمد علاء الدين	المحاسبة الدولية: الإطار الفكري والواقع العملي
١١٠	الإصدار الرابع	د. صلاح الدين إبراهيم الطحان	المحاسبة المتقدمة
١٠٠	الإصدار الثالث	د. محمد سامي راضي	المحاسبة المتوسطة (الجزء الأول)
١٠٠	الإصدار العاشر	أ.د.إسماعيل جمعة، د. محمد سامي راضي	المحاسبة المتوسطة (الجزء الثاني)
١٠٠	الإصدار الثاني عشر	د. السيد أحمد السقا	المراجعة الداخلية: الجوانب المالية والتشغيلية
٥٠	الإصدار الثامن عشر	د. يوسف عبد الله الزامل وآخرون	النقود والبنوك والأسواق المالية: وجهة نظر شمولية
٥٠	الإصدار الثالث عشر	أ.د. محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الأول)
٥٠	الإصدار الرابع عشر	أ.د. محمد سامي راضي، أ. وحيد حمزة	حالات عملية في المحاسبة المالية (الجزء الثاني)
٤٠		وزارة التجارة	معايير المراجعة. الطبعة الثانية
١٠٠	الإصدار التاسع	أ.د. صلاح مبارك، د. لطفي الرفاعي	نظم المعلومات المحاسبية (مدخل رقابي)
٩٠	الإصدار الأول	أ.د. سعيد محمود الهلباوي أ.د. تهاني محمود النشار	مبادئ المحاسبة الإدارية: محل اتخاذ القرارات

مجلة البحوث المحاسبية

دورية علمية متخصصة ومحكمة

نصف سنوية تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة



البحوث المحاسبية



نصف سنوية

تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

البحوث المحاسبية



نصف سنوية

في هذا العدد

• مؤشّر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية
تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل المتداولين في السوق السعودي من خلال تطبيق مقياس الإفصاح.

د. محمد بن سلاّم
استاذ

البحوث المحاسبية



نصف سنوية

دورية علمية متخصصة ومحكمة

تصدر عن الجمعية السعودية للمحاسبة

• استخدام تقنية المستخدم في تدقيق نظم المعلومات
تهدف هذه الدراسة إلى فحص مدى استخدام تقنية المستخدم في تدقيق نظم معالجة البيانات في المؤسسات المالية المتداولة في السوق السعودي من خلال تطبيق مقياس الإفصاح.

د. محمد بن سلاّم
استاذ

• مؤشّر الشفافية والإفصاح في الشركات السعودية

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات المتداولة في السوق السعودي من خلال تطبيق مقياس الإفصاح.

• التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات

تناولت هذه الدراسة التقنيات المستخدمة في تدقيق نظم معالجة البيانات من قبل المحاسبين الأورديين وذلك من خلال عرض مداخل التدقيق المستخدمة في (حول الحاسب، وخلال الحاسب، وباستخدام الحاسب).

المحاسبة

العدد الثاني - ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م